ECES
المركز المصري للدراسات الاقتصادية
The Egyptian Center for Economic Studies

رأي في أزمة
NEWS ON CRISIS

رأي في خبر

بتاريخ: 1-4-2020 العدد: 6

# رأي في أزمة

# الصناعة التحويلية مجتمعة

## مقدمة عامة

بينما يشترك العالم أجمع في الخطوط العريضة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس الكورونا (COVID-19) غير المسبوقة في تاريخه الحديث، تبقى خصوصية تأثر كل دولة مرتبطة بطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدى قدرتها على تحمل هذه التداعيات وسرعة التعافي منها.

في ضوء هذه الخصوصية في التأثر وضرورة دراسته قطاعيا لمواجهته بشكل صحيح على مستوى الدول، يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، في مبادرة منه، بإصدار مجموعة تقارير "رأي في أزمة"، والتي تهدف إلى تحليل تداعيات الأزمة على مصر بالنسبة لعدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الحيوية وعلى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتأتي هذه المبادرة من منطلق الإيمان بأن المرحلة الحرجة الحالية تتطلب توجيه جهود الدولة لتحقيق هدفين رئيسيين وهما: توفير الحياة الكريمة للمواطن المصري خلال الأزمة وفي مرحلة التعافي، والحفاظ على الاستثمارات القائمة بالفعل خاصة المحلية ومساعدتها على تجاوز الأزمة والاستعداد للانطلاق السريع مع التراجع التدريجي لحدة الأزمة وتعافي الاقتصاد العالمي تدريجيا.

وتقوم منهجية التقارير على تحليل صدمات العرض والطلب المرتبطة بدورة الأزمة (crisis cycle) في مراحلها المختلفة. ونظرا لعدم وجود بيانات تفصيلية عن درجة تأثر كل قطاع، يقوم التحليل القطاعي للمركز على افتراضات منطقية ترتبط بطبيعة القطاع ودرجة تأثره بأزمات عنيفة سابقة - أقل حدة من الأزمة الحالية بالتأكيد، ومختلفة في طبيعتها - ولكنها تمثل نقطة بداية للاجتهاد العلمي المطلوب في هذه المرحلة وعلى وجه السرعة.

وتجتهد التقارير للتوصل إلى تصور تفصيلي عن حجم وتوجه التأثر في كل قطاع حاليا وحتى انتهاء الأزمة، بحيث يتم بقدر الإمكان اقتراح حلول سريعة مطلوبة لتقليل الآثار السلبية بشكل متوازن ومتكامل الأبعاد تستكمل الجهود الجادة التي تبذلها الدولة في هذا الشأن، فضلا عن طرح حلول أخرى على المدى الأطول تخص أوجه الضعف المؤسسي الموجود بالفعل والذي كشفته الأزمة بوضوح وحان الوقت لإصلاحه جذريا بما يحسن من الجهود التنموية في مرحلة ما بعد الأزمة.

***"The coronavirus pandemic could be the straw that breaks the camel's back of economic globalization."***

**Robin Niblett**

***"جائحة فيروس كورونا قد تكون القشة التي قسمت ظهر بعير العولمة الاقتصادية."***

**روبين نيبليت**

## أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

تعتبر الصناعات التحويلية من القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها مختلف دول العالم لتقود عملية التنمية وذلك لما تتصف به الصناعة التحويلية من ارتفاع درجة الترابطات الأمامية والخلفية بينها وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى الإنتاجية منها والخدمية، ومن ثم فإن أي أزمة تتعرض لها الصناعات التحويلية يكون لها تأثير مباشر على باقي الأنشطة الاقتصادية، وذلك بالإضافة إلي مساهمتها في التشغيل.

يتناول هذا التقرير تداعيات أزمة فيروس كورونا على الصناعات التحويلية ككل وسيلحقه أربعة تقارير أخرى على مدى الأسابيع القادمة تتناول تأثير الأزمة على صناعات محددة، والتي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات على النحو التالي:

1. مجموعة الصناعات التي توفي طلبات الاحتياجات اليومية للمواطنين وفي مقدمتها الصناعات الغذائية
2. مجموعة الصناعات المرتبطة بالصحة العامة للمواطنين وفي مقدمتها الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والمطهرات والمنظفات
3. مجموعة الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج
4. مجموعة الصناعات الأخرى المنتجة للسلع الترفيهية مثل السيارات والسلع الالكترونية

وتعد الصناعات التحويلية بشكل عام من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالأزمة الحالية وذلك لسببين أساسيين:

**أولاً:** تعد الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات الاقتصادية قابلية للتجارة ولا سيما التجارة الخارجية (Tradable Sector).

**ثانياً:** بما أن العولمة في قطاع الصناعات التحويلية قد أدت إلى انتشار مراحل الصناعة التحويلية في العالم كله (Fragmentation of Production)، فقد ارتبطت العملية

الإنتاجية في أي دولة بسلاسل التوريد العالمية، مما ترتب عليه زيادة حساسية قطاع الصناعات التحويلية للأزمات المختلفة.

هذا وتتنوع منتجات الصناعات التحويلية في مدى ارتباطها بالحياة اليومية للمواطنين وكذلك في درجة تداخل الإنتاج المستخدمة من العمل، رأس المال والتكنولوجيا وغيرهم وبالتالي يختلف تأثرها بالأزمات.

وفي مصر تلعب الصناعات التحويلية دوراً هاما في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والاستثمار والتجارة الخارجية وفقاً للجدول التالي، هذا بالإضافة إلى مساهمة القطاع غير الرسمي في الصناعات التحويلية[1]. وقد عملت الدولة في بدايات المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي على زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد وتحديداً دور القطاع الخاص.

**الجدول رقم ١: مساهمة الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري[2]**

| المتغير | نسبة المساهمة ٪ |
|---|---|
| نصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠١٨/٢٠١٩) | ١٦,٢ |
| نصيب الصناعات التحويلية من الاستثمار (٢٠١٨/٢٠١٩) | ١١,٨ |
| نصيب الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات (٢٠١٨) | ٥٧ |
| نصيب الواردات الصناعية من إجمالي الواردات (٢٠١٨) | ٦٦ |
| نصيب الصناعات التحويلية في التشغيل (الربع الثالث ٢٠١٩) | ١٢,٤ |
| نصيب الإناث من جملة المشتغلين في الصناعات التحويلية (الربع الثالث ٢٠١٩) | ٦,٤ |

*آخر بيان متاح من المصادر التالية:

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، النشرة ربع السنوية لمسح القوى العاملة وTrade Map

[1] المركز المصري للدراسات الاقتصادية بصدد إعداد تقرير منفصل عن تأثير أزمة كورونا على القطاع غير الرسمي.
[2] التركيز هنا على آخر البيانات وليس Trend لأنها نقطة البداية لحدوث الأزمة.

## ثانيا: أثر الأزمات السابقة على قطاع الصناعة التحويلية

بصفة عامة تتأثر الصناعة التحويلية بالأزمات من خلال أحد رافدين أو كلاهما وفقاً لطبيعة الأزمة.

**الرافد الأول** هو تداعيات الاقتصاد العالمي على الاقتصاد المحلي وهو ما يرتبط بشكل أساسي بحركة التجارة الخارجية في منتجات الصناعات التحويلية استيرادا وتصديراً وهما يمثلان جانبي العرض والطلب العالمي على التوالي.

**الرافد الثاني:** هو أثر أي أحداث داخلية على العرض والطلب للصناعات التحويلية.

وقد تعرض الاقتصاد المصري لصدمتين إحداهما صدمة خارجية وهي الأزمة المالية العالمية في الربع الأخير من ٢٠٠٨، والثانية صدمة داخلية وهي ثورة 25 يناير ٢٠١١، والتي أثرت على كل محاور الصناعات التحويلية، وهنا نركز على تأثير الأزمتين على التجارة الخارجية.

ويقارن الجدول التالي بين رد فعل الصادرات والواردات الإجمالية والصادرات والواردات الصناعية وقت الأزمتين:

**الجدول رقم 2: تأثير كل من الأزمة المالية لعام 2008، وثورة 25 يناير 2011 على الصادرات والواردات**

| | ٢٠٠٩<br>تأثير الأزمة المالية | ٢٠١١<br>ثورة ٢٥ يناير | ٢٠١٢<br>ثورة ٢٥ يناير |
|---|---|---|---|
| معدل نمو الواردات الإجمالية | ٪١٥- | ٪١٨ | ٪١٢ |
| معدل نمو الصادرات الإجمالية | ٪٧- | ٪٢٠ | ٪٧- |
| معدل نمو الواردات الصناعية* | ٪١٣- | ٪١٢ | ٪٨ |
| معدل نمو الصادرات الصناعية* | ٪٦ | ٪٢٠ | ٪٧- |

محسوب من واقع بيانات Trade map, March 2020.

*تضم الصناعة الاكواد99-15 HS +04 HS باستثناء25,26,27,50,52,71

ويتضح من الجدول السابق ما يلي:

- فيما يتعلق بالصدمة الخارجية: بالرغم من تشابه الاتجاه العام إلا إنه يلاحظ أن الصادرات الصناعية استطاعت تحقيق معدلات إيجابية (٦٪) في الوقت الذي انخفض فيه معدل نمو الصادرات الإجمالي، وهو ما يشير إلى قدرة الصادرات الصناعية على الاستمرار بالرغم من وجود صدمة طلب عالمية على عكس المصادر الأخرى للتصدير وهذا يعني أن الاهتمام بالصادرات الصناعية يجب أن يكون هدف ذا أولوية للدولة كما سيتضح في تحليل الوضع في أزمة كورونا الحالية.
- أما عن الصدمة الداخلية، فنجد أن تأثر الصادرات الصناعية تم في العام التالي وذلك لوجود تعاقدات سابقة وهذا يعني أيضاً امتداد مدة تأثر الصادرات بالأزمة. كما يلاحظ حدوث طفرة في الواردات في وقت الأزمة الداخلية سواء كانت الواردات الإجمالية أو الصناعية.

ونخلص مما سبق إلى أن الأزمات السابقة التي تعرض لها الاقتصاد المصري أوضحت ثلاث نتائج:

1 - قدرة الصادرات الصناعية على الاستمرار في جلب العملة الأجنبية للبلاد أكثر من العناصر الأخرى مجتمعة

2 - التأثير السلبي على الصناعة قد يحدث في فترة لاحقة مما يعني وجوب الاهتمام بالقطاع حتى لو كانت أرقامه إيجابية

3 - زيادة الواردات في وقت الأزمات

وسوف نتناول فيما يلي تأثير وباء كورونا على قطاع الصناعات التحويلية ككل وارتباط ذلك بدورة الأزمة.

## ثالثاً: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة الأزمة

تختلف أزمة كورونا عن الأزمات السابقة التي تعرض لها الاقتصاد المصري لأنها أكثر حدة وخطورة؛ حيث جمعت بين كونها صدمة داخلية وصدمة خارجية، وبالتالي فهي تجمع بين كلا الرافدين في تأثيرها على الصناعات التحويلية، فمن ناحية تسبب وباء كورونا في خلل في سلاسل التوريد العالمية ( disruption of supply chains) وما لذلك من تأثير مباشر على توفر مستلزمات الإنتاج اللازمة للتصنيع. ونظراً لاعتماد الصناعة التحويلية في مصر بشكل كبير على مستلزمات الإنتاج الأولية والوسيطة المستوردة والتي تشكل في مجملها ما يقرب من (٤٤٪) من إجمالي الواردات المصرية عام ٢٠١٩ وفقاً لنشرة التجارة الخارجية الشهرية الصادرة في ديسمبر ٢٠١٩، فإن عدم توفر مستلزمات الإنتاج يهدد بتوقف العملية الإنتاجية تماما أو تخفيض الطاقة الإنتاجية للمصانع في أقل التقديرات. ويضاف إلى ذلك الشق الأخطر وهو الشق الإنساني وتأثيره على قدرة العمالة على الانتظام والإنتاج.

ومن ناحية أخرى من المتوقع أن يترتب على وباء كورونا انخفاض الطلب العالمي والذي بدأنا نشعر به بالفعل، كما تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن يؤدي وباء كورونا إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار ١,٥٪ عام ٢٠٢٠.

وبالإضافة إلى ذلك فإن انتشار الوباء وما تم اتخاذه من إجراءات للسيطرة على انتشاره محلياً سوف يؤثر على العرض والطلب للصناعات التحويلية.

هذا ويرتبط التأثير المتوقع على جانبي الطلب والعرض بالمرحلة التي نحن بصددها من دورة الأزمة، وعلى ذلك يمكن أن نتتبع خمس مراحل زمنية وفقا لدورة الأزم، ويلخص الشكل التالي هذه المراحل وذلك على النحو الآتي:

*المصدر*: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

وفيما يلي توصيف موجز لكل مرحلة:

**المرحلة الأولى: ظهور الفيروس**

شهدت بداية الأزمة وتفاقمها في الصين فقط، ولم يتأثر باقي العالم ومنه الدول العربية والأوربية بالأزمة بعد.

**المرحلة الثانية: بداية الانتشار**

انتشار واسع للفيروس عالميا، وتأثر الدول الأوروبية بشدة به وبدأت الدول العربية في التأثر مع نهاية شهر فبراير وبادرت باتخاذ تدابير احترازية منعا لانتشار الفيروس.

**المرحلة الثالثة: تفاقم المشكلة**

تفاقم الوضع في العالم وإجراءات مشددة في الدول الأوروبية والعربية وخاصة السعودية وتفاقم كبير للأزمة في إيطاليا، وبدايات انحسار الفيروس في الصين وانتشاره في الولايات المتحدة الأمريكية.

**المرحلة الرابعة: انحسار الأزمة**

بداية التعافي من الفيروس عالميا بدءا من الصين ويتوقع أن تليها الدول الأوروبية وأخيراً الدول العربية، والولايات المتحدة.

**المرحلة الخامسة التعافي:**

التعافي الكامل بشكل تدريجي لجميع الدول ومنها الدول العربية وإن كان من المتوقع تأخر تعافي الأخيرة بحكم قوة تأثرها بالاقتصاد العالمي وضعف تأثيرها فيه.

وسوف نعرض فيما يلي السيناريوهات المحتملة[3] لتطور المؤشرات الخاصة بالصناعة في إطار دورة الأزمة في ضوء الافتراضات والمفاهيم التالية:

- صدمة الطلب العالمي: انخفاض الطلب على المنتجات المصرية من دول العالم
- صدمة العرض العالمي: انخفاض قدرة الدول المختلفة على توريد مختلف المنتجات التي تستوردها مصر
- صدمة الطلب المحلي: انخفاض الاستهلاك المحلي من مختلف المنتجات
- صدمة العرض المحلي: انخفاض قدرة المصانع المصرية على الإنتاج لتغطية احتياجات كل من السوق المحلي والأسواق التصديرية
- نركز في التحليل بالأساس على التجارة الخارجية لأنها هي المحرك الأساسي، فأي تغيير في الناتج الصناعي يرتبط بحركة التجارة الخارجية وسلاسل القيمة العالمية. هذا بالإضافة إلى التعرض لما يواجهه المصنعون المحليون من مشاكل في كل مرحلة من مراحل الأزمة وما يتطلبه من تدخل داعم للدولة.
- هناك فترة إبطاء(Lag) بين الصدمة وتأثيرها على التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية.
- قدرة الصناعة المصرية على التعافي ترتبط بشكل أساسي بقدرة العالم على التعافي. وبالتالي فإن أي سيناريو متشائم أو متفائل للتعافي في مصر يرتبط بسيناريوهات التعافي في العالم.

هذا وقد تم بناء التقديرات باستخدام المنهجية التالية:

- تم الاعتماد علي (Mirror Data) فيما يخص الصادرات والواردات الإجمالية وذلك لما تتميز به من توفرها على أساس ربع سنوي، بالإضافة إلى توفر بيانات ٢٠١٩[4].

[3] ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات مزيد من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطور على تفشي الفيروس يوما بعد يوم، ولا تزال مدته ونطاقه غير معروفين.

[4] يعيب (Mirror Data) أنها لا تتضمن بيانات كافة الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والتي تمثل شريك تجارى أساسي بالنسبة لمصر. وللتغلب على هذا العيب تم دراسة العلاقة بين (Mirror Date) و (Direct Data) في عام ٢٠١٨ وهو آخر عام تتوفر فيه البيانات من Direct Data ، واتضح أن Mirror Date تشكل ٨٥٪ و٨٠٪ من قيم Direct Data للصادرات والواردات على التوالي. ومن واقع هذه العلاقة، وبعد الحصول على تقديرات الصادرات والواردات الإجمالية تم قسمة هذه التقديرات على معامل ٠,٨٥٪ بالنسبة للصادرات و٠,٨٠ بالنسبة للواردات.

- تم الفصل في التقديرات بين الصين وباقي دول العالم نظراً لاختلاف التوقيت الزمني لبداية الأزمة بينهما، وقد تم الاعتماد في الحصول على تقديرات التجارة الخارجية الشهرية للصين للأعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على البيانات الفعلية الصادرة عن الصين حول التجارة الخارجية مع مصر في عام ٢٠١٨ ويناير-فبراير ٢٠٢٠ وبافترض ثبات العلاقة بين القيم الشهرية والقيم الربع سنوية.
- لتقدير الصادرات والواردات عام ٢٠٢٠ تم افتراض معدلات نمو سنوية من واقع إجراء تحليل لأداء الصادرات والواردات في الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١١ و٢٠١٢ والتي تمثل تأثير الصدمتين الخارجية والداخلية اللتان تعرض لهما الاقتصاد المصري.
- تم تقدير قيم الصادرات والواردات الصناعية بالرجوع إلى نصيب الصادرات والواردات الصناعية من إجمالي الصادرات والواردات والبالغ ٥٧٪ و٦٦٪ على التوالي كما سبق وأشرنا (الجدول رقم ١).
- وفيما يلي السيناريوهات المحتملة لمعدل نمو الصادرات والواردات الصناعية وفقاً لدورة الأزمة وفي ضوء ما تم من افترضات.

**الجدول رقم 3: السيناريوهات المحتملة لمعدل نمو الصادرات والواردات الإجمالية والصناعية وفقاً لدورة الأزمة**

| المرحلة | صدمة العرض و/ أو الطلب | التحليل | الأثر الكمي على الصناعة |
|---|---|---|---|
| **المرحلة الأول: ظهور الفايروس (ديسمبر ٢٠١٩- يناير ٢٠٢٠)** | صدمة طفيفة في جانبي العرض والطلب في الصين (عالمية) | **تأثر الصناعة المصرية بشكل طفيف بالأزمة خلال تلك المرحلة نتيجة تراجع التجارة الخارجية مع الصين**، مع صعوبة البحث عن أسواق بديلة نتيجة غياب معلومات تفصيلية عن مصادر | انخفضت الواردات الصينية الصناعية إلي مصر بمقدار محدود قدر بحوالي ١٪ خلال الفترة (ديسمبر ٢٠١٩- يناير ٢٠٢٠) مقارنة بنفس الفترة في العام السابق لتصل الواردات المصرية إلي ٢ مليار دولار (٩٦٪) من إجمالي الواردات المصرية من الصين. أما عن الصادرات الصناعية فقد تراجعت بنحو |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | توريد أخرى في إطار ضيق الوقت وضعف دور التمثيل التجاري وقد يقلل من هذا التأثير وجود بعض المخزون من مستلزمات الإنتاج لدي بعض المصنعين ولكن لا يمكن تعميم هذا. | ٥٦٪ خلال الفترة (ديسمبر ٢٠١٩- يناير ٢٠٢٠) مقارنة بنفس الفترة في العام السابق لتصل إلى ٢٧ مليون دولار. والتي تمثل ٢١٪ من الصادرات الإجمالية إلى الصين[5]. |
| **المرحلة الثانية: بداية الانتشار فبراير- نصف مارس ٢٠٢٠)** | زيادة الصدمة في جانبي العرض والطلب العالمي وبداية الصدمات محلياً | **فيما يخص العرض والطلب العالمي،** انخفضت الواردات والصادرات المصرية مع كل من الصين والعالم خلال تلك الفترة نتيجة استمرار الأزمة في الصين وامتدادها إلى مختلف دول العالم.<br>**فيما يتعلق بالعرض والطلب المحلي،** مع بداية ظهور الفيروس في مصر بدأ يظهر التأثير على العرض بسبب ما ترتب على تعطيل المدراس من خفض للعمالة وخاصة بين النساء، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة المنشآت | **الواردات:**<br>**ارتفاع معدل تراجع الواردات الصناعية المصرية من الصين** بحوالي ١٠٪ خلال الفترة (فبراير-نصف مارس) مقارنة بنفس الفترة في العام السابق، ومعظمها في النصف الأول من مارس، لتصل الواردات من الصين إلى ١,٥ مليار دولار.<br>**أما فيما يخص الواردات من دول العالم الأخرى فبافتراض**<br>انخفاض الواردات المصرية من العالم بمقدار ٢٪ خلال الربع الأول ٢٠٢٠ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٩ (وهو نفس المعدل الذي أشار إليه تقرير الـ UNCTAD كانخفاض في توريد السلع الوسيطة من الصين) وبذلك تقدر الواردات الصناعية من العالم بنحو ١٠,٦ مليار دولار.<br>**الصادرات** |

[5]سيتم تناول التأثير على مستوى القطاعات في التقارير القطاعية[5].

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | على توفير بعض مستلزمات الإنتاج .<br>أما فيما يتعلق بالطلب المحلي فقد بدأت تلك الفترة تشهد تراجع محدود في الطلب على المنتجات الصناعية بشكل عام وخاصة في الأسبوع الثاني من مارس نتيجة بدء النشاط السياحي في التراجع. ويستثني من هذا التراجع في الطلب المحلي بعض الصناعات وتحديداً الصناعات الغذائية والمطهرات والمنظفات والتي زاد الطلب عليها نتيجة انتشار الذعر بين المواطنين مع قرار تعليق الدراسة. | **استمرار تراجع الصادرات المصرية إلي الصين** بحوالي ٢٩٪ خلال الفترة (فبراير -نصف مارس ٢٠٢٠) مقارنة بنفس الفترة في العام السابق لتصل الصادرات المصرية إلى ٣٧ مليون دولار.<br>**أما الصادرات إلى باقي دول العالم،** فبافتراض انخفاض الصادرات الصناعية المصرية بنفس معدل إنخفاض الصادرات الاجمالية نتيجة الأزمة المالية العالمية (-٧٪) خلال الربع الأول ٢٠٢٠ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٩، تقدر قيمة الصادرات الصناعية بنحو ٣,٣ مليار دولار.<br>أما فيما يخص التأثير المحلي، فنظراً لأن التغير قد حدث في النصف الأول من مارس فمن الصعب إجراء تقدير كمي للتغير في الإنتاج. ولكن بالرغم من أنه من غير المتوقع أن يحدث هبوط في الإنتاج، إلا أن تلك الفترة شهدت إلغاء لبعض التعاقدات التصديرية القائمة بما ينبئ بحدوث تباطؤ في الإنتاج في الفترة القادمة. |
| **المرحلة الثالثة حتى المرحلة الخامسة (النصف** | بداية الصدمة الحادة في العرض والطلب محلياً واستمرار | تتسم هذه المراحل مجتمعة بديناميكية عالية لأن تعافي العالم مرتبط ببعضه البعض كما أن تأثر مصر مرتبط بهذا | **يترجم** هذا التحليل إلى ثلاثة سيناريوهات للنمو على مستوى العام (من إبريل ٢٠٢٠-إبريل ٢٠٢١).<br>*<u>السيناريو الأول (المتفائل):</u>* وهنا يتم افتراض<br>▪ معدل انخفاض الواردات الصناعية أقل |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الثاني من مارس حتى التعافي)** | الخلل الإنتاجي والتجاري عالمياً | التعافي العالمي وبالتالي نرى الوضع الحالي على النحو التالي:<br>▪ من نصف مارس حتي آخر مارس بدء تعافي الاقتصاد الصيني مع استمرار توقف النشاط الاقتصادي في الدول الأوروبية بل ووصولها إلي قمة المشكلة، ومن المتوقع استمرار هذه المشكلة على الأقل حتي شهر يونيو وفقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية حتى الآن.<br>▪ أما فيما يتعلق بالوضع في مصر فنجد أن الفترة من النصف الثاني من مارس قد شهدت تباطؤا في المنظومة الإنتاجية نظراً للتوقف الجزئي للنشاط الاقتصادي وغلق المدارس والجامعات. | من المتحقق نتيجة الأزمة المالية العالمية<br>▪ مضاعفة معدل الانخفاض في الصادرات الصناعية مقارنة بالرقم المتحقق نتيجة الأزمة المحلية<br><br>السناريو الثاني (تأثير متوسط): وهنا تم افتراض<br>▪ معدل الانخفاض في الواردات الصناعية أعلي المتحقق نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية.<br>▪ مضاعفة معدل الانخفاض في الصادرات الصناعية مقارنة بالرقم المفترض في السيناريو الأول. |

| | معدل النمو (٪) | القيمة (مليار دولار) |
|---|---|---|
| الصادرات الصناعية | -١٤ | ١٢,٥ |
| الواردات الصناعية | -٧ | ٤٦,٣ |

| | معدل النمو (٪) | القيمة (مليار دولار) |
|---|---|---|
| الصادرات الصناعية | -٢٨ | ١٠,٥ |
| الواردات الصناعية | -١٥ | ٤٢,٣ |

ويعني ذلك كله أن مصر لن تتعافي قبل تعافي الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لأن هذه هي الأسواق التقليدية للصادرات المصرية يليها الدول العربية. ومن ناحية أخرى نجد أن تعافي الصين قد يترتب عليه زيادة تدريجية في الواردات المصرية من الصين من مستلزمات الإنتاج وكذلك منتجات نهائية لسد احتياجات السوق المحلي التي لا تستطيع المنظومة الصناعية المحلية توفير احتياجها بالكامل نظراً للإجراءات الاحترازية المرتبطة بالمرض. ولا يتوقع تعافي كامل للمنظومة الصناعية المصرية قبل بداية العام القادم على الأقل.

السيناريو الثالث (المتشائم): وهنا يتم افتراض

- مضاعفة معدل الانخفاض في الواردات الصناعية عن المعدل المفترض في السيناريو الثاني.
- مضاعفة معدل الانخفاض في الصادرات الصناعية عن المعدل المفترض في السيناريو الثاني.

| | معدل النمو (٪) | القيمة (مليار دولار) |
|---|---|---|
| الصادرات الصناعية | -٥٦ | ٦,٤ |
| الواردات الصناعية | -٣٠ | ٣٤,٨ |

ومع ظهور حالات جديدة في الصين يصبح السيناريو الأكثر تشاؤما هو الأكثر احتمالا للتحقق.

أما فيما يخص الناتج الصناعي، ففي ضوء تقديرات المركز المصري للدراسات الاقتصادية في العدد رقم ٢ بتاريخ ٢٤ مارس لتأثير فيروس كورونا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبنظرة كلية على الناتج الصناعي، يمكن تقدير الناتج الصناعي (١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في المراحل المختلفة من الأزمة الموضح في الجدول التالي.

**الجدول رقم 4: تقدير الناتج الصناعي خلال المراحل المختلفة من الأزمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

<table>
<tr><th>المراحل</th><th>الافتراض</th><th>تقدير قيمة الناتج الصناعي الحقيقي</th></tr>
<tr><td>المرحلة الأولى: ظهور الفيروس (ديسمبر ٢٠١٩-يناير ٢٠٢٠)</td><td>معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥,٦٪ من الربع الرابع من ٢٠١٩</td><td>١٦١ مليار جنيه</td></tr>
<tr><td>المرحلة الثانية: بداية الانتشار (فبراير- نصف مارس ٢٠٢٠)</td><td>معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٩٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٩</td><td>١٦٣,٨ مليار جنيه</td></tr>
<tr><td>المرحلة الثالثة حتى المرحلة الخامسة (النصف الثاني من مارس حتى التعافي)</td><td><table><tr><th>السيناريو</th><th>معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي</th></tr><tr><td>الأول</td><td>٣,٥</td></tr><tr><td>الثاني</td><td>٢,٣</td></tr><tr><td>الثالث</td><td>٠,٨</td></tr></table></td><td><table><tr><th>السيناريو</th><th>الناتج الصناعي الحقيقي السنوي</th></tr><tr><td>الأول</td><td>٦٥٧ مليار جنيه</td></tr><tr><td>الثاني</td><td>٦٤٩ مليار جنيه</td></tr><tr><td>الثالث</td><td>٦٣٩,٤ مليار جنيه</td></tr></table></td></tr>
</table>

ومن الهام أن نضيف إلى هذا التحليل ثلاث نقاط هامة:

1. أن التأثير السلبي لفيروس كورونا على الصناعة المصرية سوف ينسحب تلقائياً على كافة الأنشطة الاقتصادية في مصر نظراً لعلاقات التشابك والترابط بين الصناعة وباقي الأنشطة الاقتصادية كما سبق وأن أشرنا.
2. مع التدهور الكامل للسياحة وعوائد العاملين من الخارج يبقي القطاع الصناعي هو المصدر الوحيد القادر على توفير العملة الأجنبية وبالتالي فهو يحتاج إلى عناية خاصة من الدولة.
3. تعاني المصانع حالياً من نقص حاد في السيولة نتيجة تراجع الانتاج والمبيعات بشكل حاد وفي نفس الوقت بقاء التزاماتها تجاه العمالة والحكومة، وفيما يلي بعض المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي بدءاً من منتصف مارس:
   - إجراءات حظر التجوال والتي أثرت على نظام الورديات في المصانع.
   - ظهور بعض الحالات في المصانع وتوقف الإنتاج فيها لفترة من الوقت، ويتوقف ذلك على قرار كل مصنع لعدم وجود بروتكول معلن وواضح يطبق على الجميع لكيفية التصرف وفترة توقف الإنتاج.
   - انخفاض إنتاجية المصانع نتيجة اتباعها لإجراءات الوقاية من الفيروس ومنها التقليل من عدد العمالة.
   - قرارت فردية من جهات مسؤولة تغير في ورديات العاملين أو حركة انتقال العاملين من محافظة إلي أخري بدون تنسيق مما يربك العملية الإنتاجية.
   - ارتفاع معدل الإجازات نتيجة الإصابة أو إجازات الإناث أو رفض العمال الذهاب إلى المصانع وخاصة في المصانع الصغيرة.
   - الصعوبة المتزايدة في توفير الاحتياجات من مستلزمات الإنتاج مع تفاقم الأزمة عالمياً.
   - قد تظهر حالات لعدم كفاية الطاقة الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية والمطهرات والمنظفات والمستلزمات الطبية.

- إلغاء الكثير من تعاقدات التصدير القائمة حالياً ( في إطار التنفيذ) وليس فقط الجديدة.
- هناك مجموعة من المنتجات التصديرية التي ستنخفض صادراتها ليس فقط نتيجة عدم انتظام العملية الإنتاجية في مصر بل أيضاً نتيجة للقرارات الحكومية الخاصة بحظر تصدير تلك المنتجات أو فرض رسم صادر بهدف توفيرها للسوق المحلي، وتتضمن قرارات وزارة الصناعة والتجارة منع تصدير الكحول، وفرض رسم صادر على قصاصات وفضلات وخرق وأسمال الأقمشة القطنية لمدة عام وكذلك إلزام الشركات المصرية المنتجة والمستوردة للمستلزمات الطبية بتوريد منتجاتها ومخزونها إلى الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي لمدة 3 أشهر.
- إن التغير الحاد بالقطاعات لأخرى (مثل السياحة وغيرها) أثر سلباً على قطاعات الصناعات التحويلية المختلفة وسيتم تناول ذلك في التقارير القطاعية اللاحقة.

وأخيراً يجب التأكيد على أن أولوية دعم الصناعة في هذه الأزمة يعد ضرورة ملحة وذلك للحفاظ على الاستثمارات في هذا القطاع وضمان عودة نشاطه بشكل كامل بعد انتهاء الأزمة، هذا بالإضافة إلى الحفاظ على العمالة بدون تسريح وذلك كجزء لا يتجزأ من احترام المواطن المصري وحقه في حياة كريمة؛ حيث دعمت الدول الأخرى وعلى رأسها إنجلترا الصناعة للحفاظ على العمالة، حيث تحملت ٨٠٪ من الأجور للمصانع وخصوصاً الصغيرة.

## رابعاً: التدخلات المطلوبة لتخفيف آثار الأزمة[6]

### 1 - إجراءات لتوفير السيولة لدى الشركات

- إعفاء جميع الشركات من تقديم الإقرارات الضريبية لمدة ثلاثة أشهر حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
- إعفاء جميع الشركات من التزاماتها تجاه الحكومة والشركات الخدمية لمدة ثلاثة أشهر وفي مقدمتها الإعفاء من ضريبة كسب العمل والتأمينات الاجتماعية، والقسط الثابت للكهرباء وغرامات الغاز.
- خصم ٥٠٪ من قيمة الرسوم المفروضة على الطرق (الكارته).
- الإسراع في إجراءات اللجنة المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ فيما يخص صندوق إعانات الطوارئ للعمال لضمان سرعة الصرف.
- صرف مستحقات الشركات لدى وزارة المالية.
- الإسراع في صرف متأخرات المساندة التصديرية والمستحقة للمصدرين منذ العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩/٦/٣٠، والبحث في إمكانية تحويل بعض بنود المساندة التصديرية إلى الدعم النقدي المباشر وتحديدا فيما يخص المعارض الخارجية والدعم الفني لتعذر الاستفادة منهما حالياً.
- صرف مستحقات الشركات في المشروعات القومية.
- الاستفادة من المساعدات التي تقدمها المؤسسات الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والذي أعلن عن حزمة تمويلية قدرها ١٤ مليار دولار لمساعدة الدول في التصدي لانتشار الفيروس، منها ٨ مليار موجهة لدعم شركات القطاع الخاص وموظفيها ممن تأثروا سلبا بانخفاض النشاط الاقتصادي وذلك لتمويل النشاط التجاري، ورأس المال العامل وتوفير التمويل قصير الأجل. وسيدعم هذا التمويل

[6] معظم هذه المقترحات قد تم تقديمها من اتحاد الصناعات للجهات المسؤولة.

القطاعات الأكثر تأثرا بالوباء وتحديداً قطاعي السياحة والصناعة التحويلية، وكذلك القطاعات التي تدعم التصدي للوباء وتحديداً المنظومة الصحية والصناعات المرتبطة بها.

**إجراءات فورية أخرى لدعم الصناعة**

- مراجعة نسبة التصدير للداخل في المناطق الحرة وزيادتها مؤقتاً لتصبح ٥٠٪ بدلاً من ٢٠٪ مع دراسة إمكانية استمرارها.
- تشغيل كافة المصانع المتوقفة بسبب بعض العوائق الإجرائية التي قد تحول دون بدء النشاط.
- تحفيز المصانع على تعديل خطوط الإنتاج بما يتناسب مع احتياجات المرحلة وذلك من خلال مناقصات للدولة بمعايير فنية محددة يستجيب لها القطاع، على سبيل المثال يتم توجيه مصانع المفروشات والملابس لصناعة الكمامات الطبية وملابس الأطباء واحتياجات المستشفيات والملابس الواقية للمواطنين، وكذلك تحفيز الصناعات الهندسية والالكترونية لتصنيع أجهزة التنفس الاصطناعي وما شابهها من أجهزة طبية، والسماح لشركات مستحضرات التجميل بالحصول على نسبة من الكحول لتمكينها من إنتاج المطهرات.
- تطبيق الإجراءات الدولية المتبعة للتعامل مع حالات الفيروس التي قد تظهر في المصانع والتي تتضمن عزل الحالات المصابة وتوقف الإنتاج في المصنع لمدة ٤٨ ساعة لإجراء التطهير واستعادة النشاط الإنتاجي.

## خامساً: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة

الأزمة فرصة لإصلاح المشكلات المؤسسية التي لطالما عانت منها الصناعة وظهر الكثيرمن منها بوضوح في إطار الأزمة، وفيما يلي بعض المقترحات الإصلاحية للتعامل مع بعض هذه المشكلات:

- تشكيل لجنة دائمة لإدارة الأزمات برئاسة رئيس مجلس الوزراء تدير هذه الازمة وغيرها من الازمات مركزياً مع رقابة ومتابعة للامركزية التنفيذ حتى لا يحدث تخبط.

- تقييم أثر ما تم إقراره من إجراءات استثنائية متعلقة بالاستيراد والتراخيص والفحص على تسهيل أداء الأعمال وإقرارها كإجراءات دائمة.
- الإسراع في عملية إصدار التصاريح والتراخيص وتخصيص الأراضي للنشاط الصناعي للتعجيل بإضافة استثمارات جديدة، مع إصلاح كامل وشامل لمنظومة الأراضي التي كانت ولاتزال أكبر عائق للاستثمار الصناعي (الرجوع لدراسة المركز المصري للدراسات الاقتصادية في هذا الشأن).
- تفعيل دور التمثيل التجاري بشكل سليم لتوفير المعلومات بشكل مؤسسي منظم يكون نتيجته تعزيز الاستثمارات الجديدة وفرص التجارة الخارجية وتعامل أفضل مع الأزمات، وهذا ضروري وهام للمصانع الصغيرة التي تمثل ما يزيد عن ٨٠٪ من المنشآت الصناعية.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

(c) المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2020
جميع الحقوق محفوظة